

جودة المنظومة التشريعية كبوابة لتعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The quality of the legislative system as a gateway to enhancing the investment climate and achieving sustainable development in Algeria

فرحول ميلود جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz	صادفي جمال* جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) d.sadfi@univ-dbkm.dz
الملتقى الوطني: "تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي"	

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور جودة المنظومة التشريعية في تعزيز مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل البحث عن تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات الإقلاع الإقتصادي الحقيقي، حيث يعتبر مناخ الأعمال والإستثمار من أهم العوامل التي تساعد على استدامة المؤسسات، وهذا ما يستدعي ضرورة القيام بتوفير بيئة قانونية إستثمارية ملائمة تساهم في خلق المبادرة وتعزيز الثقة، وتساعد على ترقية الإستثمار سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ومن ثم يتوجب وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب الذي يواكب التطورات الإقتصادية محليا وخارجيا، وإن الإستراتيجية التنموية التي باشرتها الجزائر كخيار عملي لتحقيق الإقلاع الإقتصادي الفعلي، والخروج من التبعية لعائدات المحروقات في ظل عدم التحكم في أسعار النفط، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى أنه بعدما كان هناك عزوف عن الاستثمار في ظل قوانين الاستثمار السابقة، نسجل إقبال معتبر على الإستثمار في الجزائر يرجع إلى ما تضمنه قانون الإستثمار الجديد من ضمانات مشجعة على الإستثمار في الجزائر.

كلمات مفتاحية: مناخ الإستثمار؛ جودة المنظومة التشريعية؛ التنمية المستدامة، الإقلاع الإقتصادي.

تصنيف E22, E62, G31: JEL

Abstract: This study aims to identify the role of the quality of the legislative system in promoting the investment climate in Algeria in light of the pursuit of sustainable development and the requirements for genuine economic take-off. The business and

* المؤلف المرسل

investment climate is considered one of the most important factors that contribute to the sustainability of institutions. This necessitates providing a suitable legal and investment environment that contributes to creating initiative, enhancing confidence, and promoting investment in both production and services in order to achieve sustainable and comprehensive development. Therefore, it is necessary to establish an appropriate legal and legislative framework that keeps pace with economic developments locally and internationally. The development strategy that Algeria has embarked upon as a practical option to achieve genuine economic take-off and to break free from dependence on hydrocarbon revenues in light of the lack of control over oil prices. To achieve the study's objectives, the descriptive analytical method was followed. The research concluded that after there was reluctance to invest under previous investment laws, there is now a considerable interest in investing in Algeria, which is attributed to the guarantees included in the new investment law that encourage investment in Algeria.

Keywords: *Investment climate; Quality of the legislative system; Sustainable development; Economic takeoff.*

JEL classification: E22, E62, G31

1. مقدمة:

الجزائر باعتبارها دولة نفطية، وفي ظل تقلب أسعار البترول أصبح لزاما عليها التفكير في تبني فلسفة جديدة لخلق الثروة وإيجاد مداخل مبتكرة أخرى من أجل تنويع مصادر الدخل ورفع وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي، بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي المستدام، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بالتوجه نحو التشجيع والتحفيز على الاستثمار، من أجل تنشيط القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، كالصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات... إلخ، وفي هذا الإطار تعكف السلطات الجزائرية على مباشرة جملة من الإصلاحات إقتصادية الجوهريّة تماشيا مع التحولات الراهنة، بغية تأهيل وتوفير المناخ الاستثماري الملائم للمستثمرين الفعليين المهتمين بالنشاط الاستثماري، والدفع بالقطاع الخاص للمساهمة الحقيقية في تحريك عجلة التنمية تمهيدا لتحقيق الانطلاق الاقتصادي الجديدة بهدف الوصول إلى مستويات عالية من المشروعات الاستثمارية المختلفة وتطويرها، نظرا إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية هامة والعديد من المقومات التي تزخر بها والتي من شأنها تعزيز مناخ استثماري مناسب، وحتى يؤدي الاستثمار دوره الحقيقي في التنمية يجب توفير

البيئة والمناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الذي يحفز المستثمرين ويضمن حقوقهم ويحدد لهم بوضوح الإطار الذي يمكنهم العمل فيه، حيث أن الاستثمار يمثل حلقة هامة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وعامل رئيسي في ترقية الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، من هذا المنطلق سعت الجزائر على غرار بقية الدول النامية إلى تشجيع مختلف أنواع الاستثمار من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الجديدة وهو ما تجسد فعليا في إصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار الذي سيساهم في إحداث نقلة نوعية في تعزيز وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر بالنظر لما جاء به من إصلاحات و ضمانات ومزايا تستهدف ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، من أجل تجاوز العراقيل والنقائص التي ميزت قوانين الاستثمار السابقة، حيث يكرس المبادئ الأساسية للاستثمار ويعزز من ضمانات الاستثمار، كما أحدث هذا القانون إصلاحات متعلقة بالأجهزة المكلفة بالاستثمار، وتوضيح الصلاحيات والعلاقة بينها ومنح الأولوية لممارسة الرقمنة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، إضافة إلى إقرار أنظمة تحفيزية جديدة، وقد تركزت الجهود حول توفير المتطلبات والمقومات اللازمة للاستثمار ومنح العديد من الحوافز والتسهيلات والإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمارات بشكل خاص، إذ يجب إصدار قوانين استثمار تهيئ لخلق تنوع اقتصادي، و ينبغي على الخصوص أن يتضمن قانون الاستثمار أحكاما عامة ومشتركة بين جميع مجالات الاستثمار وأحكام خاصة تراعي خصوصية كل قطاع، وهذه الأحكام الخاصة يمكن أن تتضمنها قوانين خاصة مستقلة عن قانون الاستثمار، كالقانون الخاص بالسياحة والقانون المتعلق بالتجارة، والقانون الخاص بالصناعة والزراعة...إلخ.

ولهذا تسعى الجزائر جاهدة إلى بعث الحركية في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل إنعاش الاقتصاد، وتسعى إلى توفر المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة، من خلال مراجعة العديد من القوانين والتشريعات التي تتماشى مع البيئة الاقتصادية الحالية، وإبرام العديد من الاتفاقيات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار والتحفيز على خلق المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بتفعيل الاستثمار، وإنشاء هيئات حكومية رسمية للمتابعة والمرافقة، بالإضافة إلى تنظيم العديد من الملتقيات والندوات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد إطار قانوني داعم يوفر حماية داخلية قوية للمستثمرين الفعليين من أجل

تعظيم أرباحهم وتحقيق أهدافهم، ويساعد المؤسسات الجزائرية الموجودة في السوق على البقاء والاستمرار، بالنظر إلى الترسنة الكبيرة من النصوص التنظيمية والتحفيزات الموجودة حاليا.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم جودة المنظومة التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل البحث عن السبل الفعلية للإقلاع الإقتصادي الحقيقي؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة في تناولها لمجال مناخ الإستثمار لما له من أهمية بالغة عند مختلف المهتمين أكاديميا ومهنيا، حيث تكتسب دراسة مثل هذه المواضيع أهمية علمية، تكمن في محاولة دراسة هذا البحث من منظور متكامل لمفهوم جودة المنظومة التشريعية كبوابة حتمية لتعزيز مناخ الإستثمار في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وعلاقته المباشرة بإقامة مشاريع وأنشطة تساهم في الإقلاع الإقتصادي، لما له من أبعاد إجتماعية وإقتصادية في التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية، وزيادة الدخل والنمو الاقتصادي، حيث أصبحت مواضيع الإستثمار وإنعكاساتها، من البحوث المهمة في إستراتيجيات الحكومات بهدف المساهمة في حل المشاكل الإجتماعية من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة في تحسين المعرفة في هذا المجال ونقلها من الباحثين والدارسين إلى المهتمين والمتعاملين، بتوفير إطار مفاهيمي يوضح أهمية توفير منظومة تشريعية ذات جودة كدعامة أساسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة والإقلاع الإقتصادي، كعامل إستراتيجي لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 01- توضيح مفهوم مناخ الإستثمار.
- 02- التعرف على مفهوم جودة المنظومة التشريعية.
- 03- تبيان دور ومساهمة المنظومة التشريعية كحتمية أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

1- ماهية مناخ الإستثمار

يعد الإستثمار بشكل عام جزء من الإقتصاد، ويقصد الإستثمار بصفة عامة التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على موارد، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أم العائد الكلي يكون أكبر من النفقات التي تم صرفها على الإستثمار، وأن هذه التضحية لا بد أن يقابلها تحمل نوع من المخاطر وبالتالي الحصول على مستوى معين من العائد، وهناك أنواع عديدة للإستثمار حسب عدة معايير.

1-1 تعريف الإستثمار:

لغويًا : الاستثمار من الثمر، والثمر هي أنواع الأموال، و(يستثمر) معناها ينمي أو يزيد، وإنما عادة يكون في الأموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات أو المنقولات وبقية الأشكال المادية.

والاستثمار يعني : استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) تستخدم في إنتاج السلع والخدمات.

ويعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي على انه (الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة).

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (F M I) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50 % من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (أمانة زكي، 1998).

هناك أنواع عديدة للإستثمار حسب عدة معايير، وفق معيار الطبيعة (الإستثمار المادي، الإستثمار المالي)، من حيث الهدف (الإستثمارات التوسعية، الإستثمارات الإستراتيجية، الإستثمارات في مجال البحث والتطوير)، من حيث التبعية (الإستثمار الخاص، الإستثمار العام)

حسب مدة الإستثمار (الإستثمار القصير الأجل، الإستثمار المتوسط الأجل، الإستثمار الطويل الأجل)، وفق مكان الإستثمار (الإستثمار المحلي، الإستثمار الأجنبي)، و"تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي داخل الوطن من قبل فرد أو مؤسسة مقيم بالوطن أيا كانت أداة الإستثمار المستخدمة من عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية" (محمد مطر، 2006، ص 75). ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للإستثمار في السوق المحلي، ويعتمد هذا النوع على المدخرات المحلية من خلال وضع سياسات مالية ونقدية تشجع الإدخار والذي تنعكس فوائده بشكل إيجابي على الواقع الإقتصادي والإجتماعي للدولة (سعدية هلال حسن التميمي، 2015 ص 11).

وقد اختلفت التعاريف حول مصطلح الإستثمار، حسب إختلاف الغايات والأهداف بين الدول (جمعي، 2024، صفحة 228):

* حسب المفهوم الإقتصادي، الإستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية مستقبلا عن طريق الأخذ بعين الإعتبار ثلاث عناصر هي: الزمن، مردودية وفعالية العملية، والخطر المرتبط بالمستقبل ؛

* الإستثمار هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي بالمتطلبات الإستهلاكية مباشرة، بل الذي يؤدي إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات لذلك فإن المفهوم الإقتصادي لمصطلح الإستثمار يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة؛

* كما اختلفت محاولات فقهاء القانون في تعريف الإستثمار دون التوصل إلى تعريف واحد متفق عليه، حيث عرّفه البعض على أنه :عبارة ع ن عملية إنتقال رأس مال المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بهدف تحقيق الربح، بما يضمن زيادة الإنتاج والرفع من معدلات التنمية في هذه الدول.

2-1 مفهوم المناخ الاستثماري

يربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجموعة العوامل الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الإستثمار وربحيته، وبالتالي التأثير على ثقة وتوجهات

المستثمر، وتعمل على دعمه وتمكينه من خلال إتاحة الفرص ومنح الحوافز، وتشجيع مجمل المؤسسات الإقتصادية من التوجه نحو الفعل الإستثماري بهدف خلق الثروة وتوفير مناصب العمل مع ضرورة توسيع نشاط هذه المؤسسات وضمان إستمراريتها وبقاءها، كما أن المناخ الإستثماري الذي يؤثر سلبا يعني أن عوامل تهريب وطرد المستثمرين هي الغالبة في البيئة الإستثمارية في تلك البلد، وقد يتسع هذا المفهوم أو يضيق حسب السياسة المتبعة لترقية الإستثمار.

1-2-1 تعريف المناخ الاستثماري

يعتبر مناخ الإستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية (ناجي بن حسين، 2006/2007 ص 55).

يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه كل العناصر المحيطة بالمؤسسة والتي تساهم في الرفع من قدراتها ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة وكذا علاقاتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة، الأوضاع الاجتماعية، الأوضاع الإدارية.

تعرف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في الدول العربية مناخ الإستثمار " بأنه مجمل الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تكون البيئة الإستثمارية التي يتم على أساسها إتخاذ قرار الإستثمار، ويعرف أيضا بأنه مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمارات " (عسلي، 2017، ص 3).

"كما ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في إتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة ومدى إستقرارها السياسي والأمني وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه وإتساقه مع السياسة الإقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت

قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق. كل ذلك يشكل مكونات ما أٌصطلح على تسميته بمناخ الإستثمار، ومن ثم فهي عناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض " (ريحان الشريف، هوام لمياء، 2014 ص 365).

2-2-1 الشروط والمبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري

يتطلب المناخ الإستثمار توفر بعض الشروط الأساسية منها (عسلي، 2017، ص 3):

أ- شرط الشفافية والتناسق: نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الإستثمار، يتطلب وضع وتقنين نظام أو شبكة لتوفير ونشر كل المعلومات المتعلقة بترقية الإستثمار في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي تسمى قانون ترقية الإستثمار، لأن شفافية التشريعات ووضوحها يحفز المستثمرين نحو إتخاذ قرارات الإستثمار، إلى جانب خلق أجهزة وهيئات رسمية تتولى عملية المرافقة وتبسيط القواعد الإدارية المتعلقة بمنح الموافقة على التراخيص والإعتمادات من أجل تطوير وتشجيع الإستثمارات في إطار تكريس مبدأ حرية الإستثمار وعدم التمييز بين المستثمرين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة ومتابعة الإستثمار يتصف بسلاسة الإجراءات ووضوحها، كلما أدى ذلك إلى التشجيع على النشاط الإقتصادي في مختلف القطاعات وجذب الكثير من المستثمرين.

ب- شرط الحركية: يتعلق أساسا بتسهيل حركة وتحويل رؤوس الأموال.

ت- شرط الإستقرار: يعني تمتع الدولة بالإستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأمنية ومدى توافر الإستقرار والثبات في البيئة الإقتصادية الكلية، وكذلك الإستقرار الإجتماعي، وضمان إستمرارية الحقوق الممنوحة للمستثمرين من خلال وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وإستقرارها، إلى جانب ضرورة وجود نظام سياسي وقضائي كفء يسهر على تطبيق الحماية القانونية للمستثمرين.

بالإضافة إلى الشروط السابقة يتطلب مناخ الإستثمار توفر المبادئ الأساسية التالية:

* مبدأ حرية الإستثمار: وتعني أنه لكل مستثمر مهما كانت طبيعته محلي أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الإستثمار، حرية إختيار إستثماره، وقد تم إعفائهم من التراخيص والاعتمادات، ومنحهم حرية اختيار القطاع الإقتصادي الذين يرغبون في الاستثمار فيه، شرط أن يكون ذلك في إطار احترام الأحكام التنظيمية والقوانين المعمول بها في هذا المجال، وقد تبني المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار في جميع قوانين الاستثمار التي صدرت خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.

* مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال: يقصد به الحق في خروج رؤوس الأموال من وإلى خارج البلد بدون قيود وتعقيدات، وهذا الإجراء يعتبر من الأساليب والسياسات التحفيزية المهمة التي تشجع المستثمر، سواء كان أجنبي أو محلي.

* مبدأ المساواة وعدم التمييز: ويعني السعي إلى تحقيق مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين أو أصحاب المشاريع المحليين والأجانب وكذلك بين المستثمرين أو رجال الأعمال فيما بينهم، في الضمانات الخاصة بالحقوق والواجبات والحوافز الجبائية وغيرها من الضمانات المتعلقة بالإستثمار.

* مبدأ ثبات وإستقرار القوانين التشريعية: يعتبر الإستقرار في النظام التشريعي مبدأ مهما في السياسة الفعالة لجذب الاستثمار، ويقصد به أن تلتزم الدولة بعدم إجراء تعديلات جديدة على النظام التشريعي الذي ينظم الإستثمار خلال فترة قصيرة أو متوسطة.

3-2-1 المقومات الأساسية للمناخ الاستثماري:

يتطلب المناخ الإستثمار توفر بعض الشروط الأساسية نذكر منها (عسلي نور الدين، بن محاد نور الدين، 2017، ص 3):

أ- شرط الشفافية والتناسق: نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الإستثمار، يتطلب وضع وتقنين نظام أو شبكة لتوفير ونشر كل المعلومات المتعلقة بترقية الإستثمار في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي تسعى قانون ترقية الإستثمار، لأن شفافية التشريعات ووضوحها يحفز المستثمرين نحو إتخاذ قرارات الإستثمار، إلى جانب خلق أجهزة وهيئات رسمية تتولى عملية المرافقة وتبسيط القواعد الإدارية المتعلقة بمنح الموافقة على التراخيص

والإعتمادات من أجل تطوير وتشجيع الإستثمارات في إطار تكريس مبدأ حرية الإستثمار وعدم التمييز بين المستثمرين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة ومتابعة الإستثمار يتصف بسلسلة الإجراءات ووضوحها، كلما أدى ذلك إلى التشجيع على النشاط الإقتصادي في مختلف القطاعات وجذب الكثير من المستثمرين .

ث- شرط الحركية: يتعلق أساسا بتسهيل حركة وتحويل رؤوس الأموال.

ج- شرط الإستقرار: يعني تمتع الدولة بالإستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأمنية ومدى توافر الإستقرار والثبات في البيئة الإقتصادية الكلية، وكذلك الإستقرار الإجتماعي، وضمان إستمرارية الحقوق الممنوحة للمستثمرين من خلال وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وإستقرارها، إلى جانب ضرورة وجود نظام سياسي وقضائي كفاء يسهر على تطبيق الحماية القانونية للمستثمرين.

3-1 حوافز البيئة الإستثمارية:

يوجد العديد من الحوافز التي من شأنها تهيئة البيئة الاستثمارية لجلب الإستثمار المحلي والأجنبي واستدامته نعرضها فيما يلي (عسلي نور الدين، بن محاد نور الدين، 2017، ص 3):

- ✓ وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة، حيث يتم تحقيق هذه البيئة من خلال وضع برامج إصلاح إقتصادي تكون مدروسة على أسس علمية ميدانية، لأنه في الغالب يترتب عن الإصلاحات الإقتصادية تأثير إيجابي على الإستثمار المحلي المباشر، وذلك لما فيها من تشجيع وتنشيط للإستثمارات، إلى جانب التحكم في التضخم.
- ✓ حجم السوق واحتمالات النمو، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى زيادة مستويات تدفق الإستثمار المحلي، وإرتفاع معدل نمو الناتج يعني إرتفاع فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد القومي.
- ✓ الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار فلا بد من وجود نص قانون موحد للإستثمار يتميز بالوضوح والإستقرار والشفافية، ولا يتعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط بالنشاط الإقتصادي، ويحمل ضمانات كفيلة لحماية وترقية المستثمر، إلى جانب ضرورة وجود نظام

قضائي عادل وقادر على تنفيذ القوانين الموجودة وحل النزاعات، وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تطبيق الأحكام بسرعة وفعالية، وبتكلفة معقولة.

✓ توفير بنية تحتية مناسبة تشمل شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة، وكذلك تطوير مؤسسات المناولة.

✓ الإهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتاحة ومدى درجة الإهتمام بالإستثمار في أنشطة البحوث والتطوير.

✓ منح الحوافز المالية والتمويلية والمتمثلة في الحوافز الضريبية والإعفاءات، وتقديم الإعانات الحكومية، والائتمان الحكومي المدعم، بالإضافة إلى تسهيل حركة تحويل رؤوس الأموال والأرباح.

3. مفهوم المنظومة التشريعية:

تعتبر المتغيرات القانونية والسياسية مجموعة القوى التي تحدد السلطة وتعد القيود وتحافظ على القوانين والتشريعات وأهم متغيراتها قوانين حماية البيئة، وقوانين الضرائب، وتشريعات التجارة الالكترونية، والاستثمارات وقوانين العمل، والمعايير الدولية المحاسبية والرقابية والاستقرار الحكومي، ومن بين العوامل المهمة التي تؤثر في قرارات وإتجاهات المستثمرين، نجد توفر الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط الإقتصادي، من خلال خضوع كافة أنواع الأنشطة الإقتصادية بالاحتكام والالتزام بتطبيق القوانين والنصوص المنظمة لسير عمل هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأطراف النشاط الإقتصادي (سعدية هلال حسن التيمي، 2015 ص 11)، حيث تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الإقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادر بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها

الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياح الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها (حاتم عبد الجليل القرنشاوي ، 2006، ص 5).

نعني بالمنظومة التشريعية في دولة من الدول النظام القانوني الشامل بكل مكوناته، إن لجهة التشريع أو النظام الإداري القائم، بالإضافة إلى المسؤولين على تطبيق هذا التشريع أي القضاء وأعوانه ومساعدوه، وبالتالي فإن قيام بيئة إستثمارية سليمة يقتضي وجود عنصرين أساسيين الأول تشريع سليم وتشجيعي وعنصر بشري قائم على تطبيق هذا التشريع بكفاءة وفعالية (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2009، ص 17) ، حيث أن المستثمر يلتمس تأثير الحكومة من خلال الأنظمة والقوانين الخاصة بشرعية وجوده وعملياته اليومية وعلى الإداريين عند تحديدهم استراتيجياتهم الأخذ بنظر الاعتبار هذه المتغيرات وما تصدره الدولة من تشريعات وقوانين وأي تغيرات مستقبلية محتملة فيها.

إن المشكلة الأساسية للنظم القضائية في الدول النامية عموما ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا لا تكمن في النصوص والتشريعات فحسب إنما تكمن في إحترام القوانين والشفافية في تطبيقها وفي الالتزام بمبادئ فصل السلطات واستقلاليتها وتعاونها، حيث تعاني النظم القضائية في بعض الدول المعنية من مشاكل بنيوية تعيق فعاليتها وتجعل المتقاضين يتجنبون اللجوء إليها، ومن هذه المشاكل المماطلة والبطء في بث النزاعات وارتفاع الرسوم وكلفة التقاضي وعدم كفاءة العنصر البشري الذي لا يزال بحاجة إلى تأهيل وتدريب.

4.1 الإجراءات الإدارية:

يقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، فإذا كانت الإجراءات الإدارية تتسم بالسهولة والوضوح تشكل عامل جذب للاستثمارات، أما إذا كانت الإجراءات الإدارية معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل فإن العوامل الإدارية تشكل عامل طرد للاستثمار (سعدية هلال حسن التميمي، 2015 ص 11).

كما يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة

تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الإستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (حاتم عبد الجليل القرنشاوي ، 2006، ص 5).

4. مفهوم التنمية المستدامة.

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والحفظ والتدني، وهذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن إستدامة التنمية يمكن أن تحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، والتنمية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وجماليا وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق الأهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة (أشرف يونس عي، 2013، ص 103).

1.4 تعريف التنمية المستدامة.

وتعددت تعريفات التنمية المستدامة، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، وعرفت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (معتصم محمد إسماعيل، 2015، ص 43).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاته، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوما بيئيا ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي، والاقتصاد، والبيئي" (أشرف يونس عي، 2013، ص 103).

وتعرف كذلك التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تتضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل من خلال الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية، للمحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن إستمرار توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة". أي "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية".

2.4 خصائص التنمية المستدامة:

من أهم خصائص التنمية المستدامة نجد:

- ✓ هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- ✓ رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي؛
- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- ✓ الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛
- ✓ تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛
- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛
- ✓ التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

3.4 أهداف التنمية المستدامة (إفتخار محمد وآخرون، 2012):

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

نذكر منها:

- ✓ تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع، حياة أفضل للسكان.

- ✓ احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته اتجاه المشكلات البيئية.
- ✓ ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- ✓ إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- ✓ التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أو مصادر مياه معرضة للنضوب أو للتلوث، أو نموا عمرانيا عشوائيا.
- ✓ التنمية المستدامة تساهم في تحقيق الخيارات ووضع الإستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- ✓ عملية التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.
- ✓ التنمية المستدامة تعمل على توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة وغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.
- ✓ إحداث التغير الفكر والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.
- ✓ تعمل التنمية المستدامة على زيادة فرص الشراكة والمشاركة في بادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها خلال فرق البحث العلمي.

إن التنمية المستدامة أصبحت مفهوم حضاري بكل أبعادها ومكوناتها وأهدافها، ويجب العمل على وضع الخطط الوطنية للدولة وللمؤسساتها والمجتمع ومؤسساته وفقا لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة بكل أشكالها وأهدافها وأبعادها، لضمان تقدم وتطور المجتمع وصولا لمستوى البلدان الراقية والمتقدمة، وبصفة عامة أهداف التنمية المستدامة تتمثل في غايات ووسائل التنفيذ التي تسعى إلى تسهيل وتبسيط تحقيق الأهداف المسطرة بوسائل منها التمويل، التكنولوجيا، وبناء القدرات، بالإضافة إلى التنمية البشرية، وبناء القدرات والمؤسسية، كما تشمل صناعة واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتغيرات المناخية وآثارها على البيئة.

4-4 تعريف الإقلاع الاقتصادي:

من بين أهم التعاريف المتعلقة بالإقلاع الاقتصادي نذكر ما يلي:

يقصد بالإقلاع الاقتصادي تلك الخطوة المهمة التي يتجاوز فيها بلد معين مرحلة العراقيل والمطبات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يبدأ الاستثمار يتضاعف وتتحرك عجلة النشاطات الصناعية والفلاحية؛ وتنطلق مرحلة الشروع في تحقيق الثورة، ويظهر التراجع في أوجه الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتحل محلها بداية نمو الأنشطة الحديثة المعاصرة والصناعة المعملية، تركيز شبكات متكاملة وبروز المصارف والبنوك القوية (عبدوس، 2017 ص 239).

ويعرف كذلك الإقلاع الاقتصادي بأنه المرحلة الثانية من النمو الاقتصادي التي تدعى المرحلة الانتقالية، حيث أنه خلال هذه المرحلة يتحول فيها المجتمع التقليدي إلى مجتمع معاصر بإمكانه الإعتماد على الاستخدام العملي والتقني الحديث والاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد (Tullao J., 2013, p. 39).

أي أن الإقلاع الاقتصادي هو:

مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي التي يتم فيها تبني تغييرات جذرية معمقة على اقتصاد بلد ما لنقله إلى مستوى أفضل إيجابي، يتم من خلاله المجتمع من تخصيص موارده والتخلص من مختلف العراقيل التي تحول دون تحقيق النمو، وتمكنه من الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق نمو شامل مستدام.

5. خاتمة:

إن تحقيق هدف التنمية المستدامة والإقلاع الاقتصادي لم يعد خياراً، بل أصبح حتمية لا بد منها، وبالتالي بات من الضروري على الدولة الجزائرية البحث عن الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك، من خلال تعزيز مناخ الاستثمار، وبالمقابل من الضروري توفير الضمانات التشريعية اللازمة للمستثمر التي تمكنه من الحماية الكافية وتحقيق له أكبر قدر ممكن من الأرباح والمنافع في أحسن الظروف، ومن جهة أخرى تسعى الحكومة إلى تحقيق مكاسب تمكنها من خلق الثروة وفرص العمل والتنمية المستدامة، وإن من أهم سبل تحقيق مناخ استثمار جذاب لا بد من خلق بيئة تشريعية وتنظيمية لتطويره وترقيته، مع ضرورة إنشاء هيئات ومؤسسات لنفس الغرض.

ولعل الضمانات والتحفيزية الاستثمارية التي توفرها المنظومة التشريعية تشكل أهم عامل محدد لمناخ الاستثمار، من حيث أنها توفر الثقة والأمان والحماية للمستثمر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مراعاة الوضوح والمرونة في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالتطبيق السليم والملائم للتشريع الخاص بترقية وتطوير الاستثمار، كما تشكل الضمانات الممنوحة في إطار تنظيم بيئة الإستثمار حق المستثمرين في التمتع بأرباح مشروعه وهذا ما يدعى بجودة المنظومة التشريعية، وبالتالي التشجيع على بذل المزيد من الجهد والعمل من أجل تطوير المشروع المنتج وخلق الثروة ومناصب العمل التي تخدم كل من المجتمع والمستثمر والدولة على حد السواء.

6. قائمة المراجع:

1. أشرف يونس عبي. (2013). دور البحث العملي والدارسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة جامعات غزة نموذجاً. غزة: مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية- الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
2. إفتخار محمد وآخرون. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الإقتصادية. مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، العدد 31.

3. حاتم عبد الجليل القرنشاوي . (2006). تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الإستثمار والتمويل . مصر .
4. ريجان الشريف، هوام لمياء. (2014). تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وتقويمه. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية – المجلد الأول – ع (1) – كانون الأول.
5. سعدية هلال حسن التميمي. (2015). تحليل مؤشرات البيئة الإستثماري ودورها في تحفيز النمو الإقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. كربلاء، العراق: أطروحة دكتورا فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق.
6. شبانة أمينة زكي. (1998). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق . القاهرة، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين :تمويل التمية في ظل اقتصاديات السوق، مصر.
7. ع عبدوس عبد العزيز، سمية بوصالح. (2017). الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيمن. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 03 (01).
8. عسلي نور الدين، بن محاد نور الدين. (2017). دور المناخ الإستثماري في إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – جامعة الوادي – الجزائر – يومي 07/06. الوادي – الجزائر.
9. محمد جمعي. (2024). أفاق الإستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الإستثمار الجديد. مجلة التكامل الإقتصادي المجلد: 12 العدد: 01.
10. محمد مطر. (2006). 2006، إدارة الإستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة 4.
11. معتصم محمد إسماعيل. (2015). دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سوريا أنموذجا. دمشق: أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، سوريا.

12. ناجي بن حسين. (2007/2006). دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر. قسنطينة:

أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.

13. Tullao, T. S., & James, C. (2013). The Philippine economic take-off: A myth, an elusive reality or an anachronistic perspective? *Asia Pacific Business & Economics Perspectives* , 01 (02).